كلمة العدد

بسْم اللَّهِ الرَّحْمن الرَّحِيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه... وبعد:

فإن الاهتمام بقضية التجديد والإحياء في العلوم الشرعيَّة من جهة المسائل ومن جهة الأدوات والوسائل هو واجب الوقت، وذلك باعتبار أن قطاعًا من الأمة قد اعتوره خلل وانحراف في طريقة تفكيره وفهمه لهذا الدين الحنيف، فذهب البعض بالأمة مذاهب الشدة والإفراط، في حين ذهب الآخر بالأمة موارد الانحلال والتفريط.

ولذلك كانت الأولوية في معالجة الحالة الدينية من خلال بعث معالم التجديد والإحياء في كافة مناحي الحياة حتى تعود الأمة إلى سيرتها الأولى، خاصة إذا كان هذا التجديد يهدف إلى قضية «تجديد التفكير الديني والرجوع به إلى مناهج العلماء» أولًا قبل الفكر أو الخطاب.

وذلك لأن الخطأ في المنهج أو الأدوات يؤدي إلى الخطأ في الثمرة أو الغايات؛ ولذلك لم ترد كلمة الفكر بمعناها المصدري -الذي هو الحدوث- في القرآن الكريم، وإنما ورد التفكر الذي يعني إعمال العقل وأدوات الفهم في تناول النصوص الشرعية، ومن ذلك: قول الله تعالى: ﴿ **وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ** ﴾ [النحل: ٤٤]، كما تكرر في القرآن قوله سبحانه: ﴿ **لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ** ﴾ [يونس: ٢٤]، وقوله تعالى: ﴿ **لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ** ﴾ [البقرة: ٢١٩].

والتجديد في اللغة ضد التعتيق، من جدَّد الشيء إذا جعله جديدًا حديثًا، ومنه جدد عهده بمعنى كرره وأعاده، وجدد فلان الأمر واستجده إذا أحدثه وأبدع فيه، وقد وردت كلمة «يجدد» في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي يرويه عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها**» (سنن أبي داود/ ٢٩١).

قال العلقمي: «معنى التجديد إحياء ما اندرس من العمل بالكتاب والسنة والأمر بمقتضاهما» (ينظر: عون المعبود، ط. دار الكتب العلمية ١١/ ٢٦٠)، وقال الطاهر بن عاشور: «إرجاعُهُ إلى حالة الجِدَّة، أي الحالة الأولى التي كان الشيء عليها في استقامته وقوة أمره، وذلك أن الشيء يوصف بالجديد إذا كانت متماسكة أجزاؤه، واضحًا رُواؤه، مترقرقًا ماؤه» (ينظر: مقالات الإمام محمد الطاهر بن عاشور، ص: ٢٧٧).

ويتلخص المعنى الاصطلاحي للتجديد حسبما قرره الأصوليون والفقهاء في العناصر التالية:

- إحياء ما انطمس وفُقِدَ من السنن والأمر بمقتضاها.
- الدفاع عن الإسلام وتنقيته من المحدثات، والتصدي لأهل الإفراط والتفريط.
- عند تنزيل الأحكام الشرعية على مستجدات الأمة ونوازلها ينبغي أن تراعى جهات تغير الفتوى الأربع (الزمان، والمكان، والحال، والشخص)، مع إدراك صحيح للواقع بعوالمه الخمسة (عالم الأشخاص، وعالم الأشياء، وعالم الأفكار، وعالم الأحداث، وعالم النُّظم).

وهذه المعاني السامية تنطلق منها دار الإفتاء المصرية، بما لها من مرجعية علمية ومنهجية وسطية في فهم الأحكام الشرعية المستمدة من الفقه الموروث على نحو من التوافق بين الرؤية الشرعية ومقتضيات العصر وحال المكلف، وهذا دورها في القيام بواجب الوقت بما تقدمه من اجتهاد مؤسسي في الاضطلاع بأعباء التجديد لمعالم صناعة الفتوى والإحياء لمناهجها وأصولها.

ومن الآثار الشاهدة لِدَوْرِ دار الإفتاء المصرية في مسيرة التجديد في العصر الحديث، خاصة في مجال الإفتاء ومناهجه ومسائله وتحدياته: قيامها بإحياء ضوابط وقيم صناعة الإفتاء في المناهج والوسائل عبر عصورها المتعاقبة والجهود المبذولة في تصحيح الصورة ونشر الوعي الوسطي في جموع أفراد الأمة في الداخل والخارج، والتي من آخرها المؤتمر العالمي الرابع لدور وهيئات الإفتاء في العالم تحت عنوان «التجديد في الفتوى بين النظرية والتطبيق».

ولا ريب أنها خطوات جادة من شأنها التأكيد على أن الاجتهاد الفقهي لم يألُ جهدًا في الكشف عن الأحكام الشرعية في كل ما جدَّ حصوله في واقع العصر وأحوال الناس، من خلال تجديد حكيم للمناهج الموروثة حيث عَدَمُ الجمودِ على رأي واحد، والأخذ بالاختيار الفقهي من بين أقوال المذاهب الأربعة وعلمائها، والتوسع إلى أقوال مجتهدي الإسلام والمذاهب الأخرى المتبعة لدى الأمة، بل يُطْرَق باب الاجتهاد المباشر من الأدلة الشرعيَّة، خاصة فيما لم يوجد فيه اجتهاد في ذلك، أو كان موجودًا ولكنه لا يتناسب مع الحال، وشرط ذلك أن تكون النصوص تحتمل هذا الاستنباط وفق المعايير والضوابط المعتبرة لدى علم المنهج في الإسلام، وهو (أصول الفقه).

وتحرص دار الإفتاء المصرية في مسيرتها العلمية على تجديد الفتوى وعلومها وتحقيق ماهية وسمات الاجتهاد الجماعي من خلال مجلتها العلمية -تحرص على احتضان المجهودات العلمية الفردية للباحثين في العلوم الشرعيَّة خاصة أساتذة الجامعات للاعتناء بها ونشرها وإتاحة الاطلاع عليها من قِبل الباحثين والعاملين في الشأن الديني والمهتمين به مع مراعاة أن تكون البحوث العلمية التي يقدمها هؤلاء الباحثون تحتوي -في أغلبها- على معالجة جيدة للمستجدات والنوازل المعاصرة.

وفي هذا السياق نطالع خلال هذا العدد الجديد من مجلة دار الإفتاء المصرية ثلاثة أبحاث متميزة: أولها: «عمل الزوجة وأثره على العلاقات المالية بين الزوجين، دراسة فقهية مقارنة»، حيث تناول البحث موضوعًا مهمًّا وهو بيان كيف نظَّم الشرع الشريف العلاقات الخِدمية والمالية بين الزوجين على أساس متين تستقيم من خلاله حياتهما الأسرية، ويظهر منه علاقة التكامل بين الزوجين.

وثانيها: «مخالفة الفقيه لأصله وما يترتب عليه من آثار في الفروع الفقهية»، وقد تناول البحث مسألة أصولية لم تحظ بالدراسة والتحرير العلمي بصورة كاشفة، وهي قضية: «مخالفة الفقيه في اجتهاده القواعد التي سبق له تأصيلها»، حيث اتخذها الفقهاء عبر مدارسهم ومذاهبهم المختلفة كمسلك استدلالي للتوصل إلى استخراج الأحكام الشرعيَّة في الوقائع والمستجدات الخارجة عن أشباهها ونظائرها من أجل تحقيق المقاصد الشرعيَّة المرعية.

وثالثها: «القول المنير في أحكام التشهير»، وفيه بيان للأحكام الشرعيَّة والعقوبات التعزيرية لمرض خطير شاع بين مختلف الأوساط في هذا العصر خاصة عبر وسائل التواصل

الاجتماعـي؛ حيث يتخـذ البعض من أعراض الناس نوعًا من التسـلية أو الانتقام أو التربح، من غير مراعاة لما يترتب على تلك الأفعال المذمومة من ذنب وإثم كبيرين.

زاد الله تعالـى من عطاء دار الإفتاء المصرية وسـددها في القيام بواجب الوقت، وبيان الوجه المُشْـرِق لأحكام الشريعة الإسلاميَّة، وجزى الله الباحثين خيرًا على مجهودهم وما توصلوا إليه من نتائج مفيدة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين،،،

د/ مجدي محمد عاشور

المستشار الأكاديمي لفضيلة مفتي الديار المصرية

وأمين الفتوى بدار الإفتاء المصرية